المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الحكم الرشيد في الدول العربية: بين التطلعات والواقع دراسة نماذج مختارة
اسم الكاتب: م. حيدر كشكول حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9962
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحكم الرشيد في الدول العربية: بين التطلعات والواقع
دراسة نماذج مختارة.

مساعد باحث سياسي حيدر كشكول حسن

الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية

Hdgx.1976@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :-

شهدت العديد من البلدان متغيرات كبيرة في التنمية والتطور بشكل سلبي أو ايجابي، انعكس ذلك على واقع تلك الدول بدأ من الاستقرار الامني مروراً بالحالة الاقتصادية والتفاوت في معدلات الدخل للأفراد، من ثم التطور في التكنولوجيا والذي انعكس على جميع مفاصل الحياة، لذلك عاشت بعض المجتمعات حياة رغيدة امنة، ومجتمعات اخرى تقبع تحت خط الفقر ودول منقوصة السيادة كونها مسرح للتدخلات الخارجية ليس لها القدرة على حماية حدودها وسيادتها، والفيصل في حال الدول هو الحكم الرشيد الناجع، هو الشراع الذي يتحكم في مصير الدولة والمجتمع عبر ايجاد تنمية مستدامة ترتقي بواقع الدولة وتذهب به نحو السلم المجتمعي، لذلك اقتضت الضرورة ان يأخذ الباحث في دراسة النظم السياسية ذات الحكم الرشيد والتي استطاعت ان تتزامن مع التطور والتنمية والاستقرار السياسي، و دول اخرى لم تتعاطى مع الحكم الرشيد والحوكمة بشكلها المفروض، دفع بها ذلك الى اعتماد سياسات خاطئة كلفتها الكثير في اضعاف حالة الدولة من نسب امية وفقر وضعف الحاضنة التكنولوجية في الدولة وتبعات اخرى كثيرة، فقد اعتمد الباحث نماذج من الحكم التي لن ترتقي الى الحكم الرشيد كـ دولتي لبنان واليمن، ونموذج اخر مناقض لسابقه، نماذج اعتمد نموذج الحكم الرشيد الناجح في أدارة الدولة متمثل في نموذجين من الدول هما المملكة العربية السعودية وقطر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، لبنان، اليمن، السعودية، قطر.

Good governance in Arab countries : between aspirations and reality, a study of selected models.

Political Research Assistant: Haider Kashkoul Hassan
Al-Mustansiriya University - College of Political Science
Hdgx.1976@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

It has witnessed many diverse categories in development and progress, negative or positive, this was reflected in reality that actually began from the supposed aspirations through the economic situation and the difference in income assistance, then the development in technology which was reflected in all aspects

of life. Therefore, some societies live a comfortable and secure life, while other societies live below the poverty line and countries lack sovereignty because they are a stage for foreign interventions and do not have the ability to protect their borders and sovereignty. The decisive factor in the case of countries is effective and sound governance, which is the sail that controls the fate of the state and society through creating sustainable development that elevates the reality of the state and leads it towards societal peace. Therefore, it became necessary for the researcher to study political systems with good governance that were able to coincide with development, progress and political stability, and other countries that did not deal with good governance and governance in its imposed form. This led it to adopt wrong policies that cost it a lot in weakening the state's condition, including illiteracy rates, poverty, weak technological incubator in the state, and many other consequences. The researcher adopted models of governance that would not rise to the level of good governance, such as the countries of Lebanon and Yemen. Another model contradicts the previous one, models that adopted the successful model of good governance in managing the state, represented by two models of countries, namely the Kingdom of Saudi Arabia and Qatar.

Keywords: Governance, Lebanon, Yemen, Saudi Arabia, Qatar.

المقدمة :-

يعد الحكم الرشيد من المفاهيم الاساسية والمهمة في علم النظم السياسة المعاصرة ، حيث يرتبط بجميع المستويات من تنموية وسياسية واقتصادية وامنية ، ويسعى الحكم الرشيد لتحقيق العدالة في مجتمعات على جميع الاصعدة، اخذ هذا المفهوم اهميه متزايدة في الدول العربية نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها هذه الدول في هذه المرحلة الحساسة، اثرت الازمات والتهديدات وعدم الاستقرار على الحوكمة والرشادة في البلدان العربية، وفقاً للحالة الغير مستقرة لتلك البلدان اصبحت الحاجة ماسة الى تطبيق مبادئ الحوكمة من(الشفافية –والمسائلة – وسيادة القانون– والمشاركة المجتمعية والفعالية في ادارة الموارد العامة) أذ اصبحت ضرورة ملحة ملزمة التطبيق.

أعتمد الباحث هذا الموضوع وفقاً للأهمية الكبيرة للحوكمة، تم اختيار نموذجين من الدول العربية التي لم تتوفق في هذا المسار لتوضيح اسباب فشلها او نجاحها المحدود في هذا الاتجاه، وتم اعتماد نماذج اخرى قد نجحت بشكل لافت للنظر في اعتماد الحكم الرشيد وكان ذلك سبب في تطورها وحفاظها على سيادتها وديمومة عجلة الاقتصاد فيها، والسبب في اختيار الباحث لنموذجين مختلفين هو توضيح الفارق بين النموذج الضعيف والنموذج الناجح لتكوين صورة واضحة للقارئ عن أثر الحكم الرشيد في تطور الدولة أو تراجعها في شتى ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتمد الباحث في هيكلية

البحث اربعة مطالب كان الاول منها هو **الحكم الرشيد في لبنان**، اما المطلب الثاني فقد كان بعنوان **اليمن والحكم الرشيد**، والمطلب الثالث بعنوان **الحكم الشيد واثره في التنمية في المملكة العربية السعودية**، اما الرابع فقد كان بعنوان **الحوكمة والتنمية المستدامة في دولة قطر**.

اولا- هدف البحث.

يهدف البحث الى بيان واقع الحكم الرشيد في الدول العربية ، وبيان مدى التزام هذه النظم بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، ويسعى البحث ايضاً الى بيان المعوقات التي تواجه تنفيذ تلك المبادئ.

ثانيا- اهمية البحث.

تتجلى اهمية البحث من اهميه الحكم الرشيد في ادارة شؤون المجتمع والذي يهدف الى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمستمرة والغير متوقفة، والتي تنتج مكافحة الفساد وتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين و التأثير في صنع السياسة العامة.

ثالثا- اشكالية البحث.

تسعى الدول العربية الى تبني مبادئ الحكم الرشيد في خططها الاستراتيجية التي تهدف الى الاصلاح الاقتصادي والسياسي، ومن هنا تطرح الاشكالية سؤال رئيسي تنطلق منه اسئلة فرعية وهي كما يلي:-

١- ما مدى مساهمة النظم السياسية العربية موضوع الدراسة بتحقيق الحكم الرشيد.

أ- مدى تحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية في تلك الدول.

ب- الاليات المتبعة في تحقيق التنمية الشاملة .

ت- الاسباب التي تعوق تحقيق تلك المبادئ.

رابعا- فرضية الدراسة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الحكم الرشيد يساهم بشكل ايجابي وفاعل في الدول التي طبقته في تنمية وارتقاء الدولة والذي ينعكس بشكل او بأخر على الواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد بصورة ايجابية، ويسهم في الحد من الفساد الذي يضعف مؤسسات الدولة عبر خلقه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون تحقيق التنمية والاهداف الاخرى التي تعمل على تحقيقها تلك الدول.

خامسا- منهجية البحث.

اعتمد البحث على المنهج النظمي ومقترب صنع القرار كما تم الاستعانة بالمقترب التحليلي في دراسة مفهوم الحكم الرشيد.

المطلب الاول: الحكم الرشيد في لبنان.

تعد دولة لبنان من الدول العربية التي شهدت أحداث عديدة ومتغيرات كثيرة وفقاً للظروف الصعبة التي عاشتها تلك الدولة، أذ تعد هذه المتغيرات مقياس دقيق لمعرفة طبيعة الحكم وامكانية القادة السياسيين في كيفية أدراك طبيعة ظروف الدولة، ومدى أمكانية تطبيق الحوكمة والحكم الرشيد في هذه الدولة، لذلك عمد الباحث الى اختيار هذا النموذج لما يحمله من متغيرات سياسية واجتماعية في خضم الاحداث المتسارعة والمتغيرة في لبنان، بدءاً من الحرب الاهلية والاثار الاقليمية على طبيعة الحياة السياسية في لبنان.

أ- الطبيعة الدستورية للدولة.

تعد دولة البنان من الدول ذات السبق التي أخذت بالنظام الجمهوري، يعد دستورها لسنة ١٩٢٦ المعدل من أقدم دساتير الدول العربية الحاضرة اليوم والتي أخذت بالنظام البرلماني بصورته التقليدية، يحتل رئيس الجمهورية في ظل هذا الدستور مكانة مهمة، انجز هذا الدستور في ظل الانتداب الفرنسي واجريت عليه تعديلات عام (١٩٤٧) بعد فوز(بشارة الخوري) برئاسة الجمهورية في انتخابات العام نفسه (محسن ٢٠٢٤) ، نصت المادة (٤٩) على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز الوحدة الوطنية، ويسهر على حفظ واحترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدتها وسلامة أراضيها وقد منح الدستور رئيس الدولة العديد من الاختصاصات والمهام (علوان ٢٠٢١، ١٧٠) ، لذلك القيت على عاتق رئيس الدولة مهام كثيرة منها اعتماد الحكم الرشيد في أدارة الدولة.

ب-بناء الدولة في لبنان.

عملت الظروف التي احاطت في دولة لبنان في خلق بيئة سياسية قاسية، كانت الظروف الإقليمية والداخلية في حقبة كل من الرئيس (فؤاد شهاب) ورئيس الحكومة (رفيق الحريري) هي متشابه على الرغم من الفارق الزمني الشاسع بين كل من التجربتين، فقد كان واقع دولة لبنان عام ١٩٥٨ أكثر من أي وقت مضى مهموماً بمحيطها الإقليمي، وضع في حالة المنتصف بين تأثير اتحادين (مصر – سوريا) و (العراق – الأردن)، أصبح موضوع رهان وحلبة تصارع للتيارات الإقليمية ، فمن ناحية رأت الجمهورية العربية المتحدة ضرورة كسر التفاهم الموالي للغرب (الذي كاد يخنقها) وقد وجدت مبتغاها من عبر استجابة لبنان اتجاه الاتحاد، أما الدول الغربية فقد وجدت في لبنان السبيل لتكسير وتحطيم اواصر هذه الوحدة، ورد في مذكرات انطوني إيدن " **عندما شعرنا بانه يجب ان نضرب الوحدة ما بين مصر وسوريا قررنا مع حلفائنا اللبنانيين إشعال فتنه طائفية في لبنان... هذه الخطة اقتضت تزكية التناقضات الداخلية، فتقاطع مع المصالح الخارجية فوقعت الفتنة في لبنان**"، جعلت هذه الظروف القادة اللبنانيين في اختبار صعب في

كيفية اعتماد الحوكمة والحكم الرشيد في أدارة الدولة في ضل هذه الصراعات، ولدت هذه الظروف حرباً أهلية اعطت صورة عن ضعف الإدارة في تجاوز الازمات، وعلى الصعيد الداخلي فقد تركت الظروف المالية والاقتصادية والسياسية – والتي تعد مصدر ضغط وتهديد على اللبنانيين مصائر اللبنانيين و دولتهم – وقد تركت أبلغ الأثر على الرئيس(فؤاد شهاب) الذي تبوأ كرسي الرئاسة في اقتصاد وطني هش يعتمد فيه على قطاع الخدمات في تحقيق ثلثي الدخل الوطني. اصطدم بواقع سياسي ذات بعد طائفي مرير في الساحة اللبنانية، هذه الظروف متقاربة مع الوضع العام في لبنان عشية تبوا الرئيس (رفيق الحريري) منصبه في رئاسة الحكومة عام ١٩٩٢، وصل إلى سدة الحكم بعد خروج لبنان من حرب أهلية قدمت الدمار في لبنان لسبعة عشر عاماً، خلفت وراءها دمار مادي واسع وتمزق اقتصادي وانقسام سياسي، تبعه تفكك في المنظومة الاجتماعية (ناجي ٢٠٢٢، ٢٦٤)، كانت ظروف بناء الدولة في لبنان صعبة جداً في ظل الظروف والمعطيات التي ذكرت سلفاً.

ج- التقسيمات الاثنية واثرها على طبيعة العلاقات في المجتمع اللبناني.

ساهم خطاب الكراهية في تعزيز الانقسامات في المجتمع اللبناني، اعطى هذا النمط المساحة الكافية لقيام الحرب الاهلية التي مزقت اجزاء المجتمع كون هذا النوع من الخطابات هو نوع من الاتصال الكلامي أو الكتابي أو السلوكي الذي يهاجم او يستخدم لغة تحقيريه أو تمييزية في الاشارة الى شخص معين أو جماعة معينة على اساس دينهم أو اثنيتهم أو ثقافتهم أو عرقهم أو أي شكل من اشكال هوياتهم الفرعية (القيسي ٢٠٢٤، ١٨) **أما التكوين الطائفي للمجتمع اللبناني:** يتوزع الشعب اللبناني إلى ١٨ طائفة، تبرز من خلال هذه التقسيم ثلاثة طوائف رئيسية وهي:(المسلمون السنة) و (المسلمون الشيعة) و (المسيحيون الموارنة) بحكم أحجامها النسبية التي تفوق كثيرا بقية الطوائف، تليهم طائفة (الموحدين أو الدروز) التي تتميز بكونها قليلة العدد والتي تؤدي زعامتها تاريخيا أدوارا بارزة في السياسة اللبنانية تفوق تعدادها بكثير، على قاعدة من هذا التوزيع الطائفي بني الإطار الدستوري غير الرسمي المعروف بميثاق (١٩٤٣) بين زعماء الطوائف اللبنانية والتي لعبت فيها السلطات الفرنسية دورا مهما في صياغته، حيث يقوم الميثاق على أربعة مبادئ أساسية: اساسية اعطت صبغة لتقسيمات طائفية وهي (ساحلي ٢٠١٩، ٢١٣):-

١- رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة ورئاسة المجلس النيابي للشيعة.
٢- تقسيم السلطة والوظائف الرئيسية وفقاً للتناسب العددي بين الطوائف ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين.
٣- التوافق على صيغة لهوية لبنان.
٤- اعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية.

رسخ هذا التقسيم جذورالطائفية واعطى صورة عن ضعف الإدارة و ضعف القيادة الحكيمة في الدولة.

د- ابرز مؤتمرات التسوية الوطنية في لبنان .

مرت دولة لبنان بمراحل صعبة خلفتها ظروف الحرب الاهلية، تبع هذه الظروف العديد من المحاولات الجدية لعبور الازمة، وتبع ذلك انعقاد لجان ومؤتمرات عديدة للوصول الى حلول ناجعة قد تفضي الى تخطي الازمة التي تعيق بناء الدولة وتؤثر على رشادة الحكم، كان هنالك العديد من اللجان والمؤتمرات مثل، لجنة الحوار الوطني التي تشكلت في ١٦ أيلول ١٩٧٥، و لجنة المبادرة السياسية التي تشكلت في نهاية عام١٩٧٥ في دمشق، و مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في جنيف ١٣في أكتوبر١٩٨٣، مؤتمر لوزان والذي عقد في ٢٠ أكتوبر ١٩٨٤، و الاتفاق الثلاثي في دمشق الذي عقد في ١٦ أكتوبر١٩٨٥ بإشراف سوريا، و هيئة الحوار الوطني: حيث اجتمع الوزراء في ٢ أبريل ١٩٨٦، و ابرز تلك الاتفاقيات هواتفاق الطائف والذي انعقد بمدينة الطائف السعودية في سنة ١٩٨٩ وحمل اسمها بعد مجموعة من اللقاءات السابقة لإعادة إنضاج فكرة التوافق في لبنان (سليمة ٢٠١٥، ٨٧-٨٨)، حيث كان للجانب السعودي في هذا الاتفاق دور واضح له أثره في الساحة السياسية والتنموية اللبنانية، ويبرز هذا الدور من خلال كلمة العاهل السعودي في تلك الفترة الملك(خالد) في محاولته لدعم الاقتصاد اللبناني والتي تناولتها صحيفة اللوموند ابان الحرب الاهلية اللبنانية، أذ امر في استمرار ضخ النفط السعودي الى للبنان عندما علم ان لبنان سوف تعاني من توقف ضخ النفط (خط انابيب التابلاين)، اذ صرح بـ "**أمرت باستئناف الضخ ، لا نريد ان تعاني عائلة لبنانية واحدة من تبعات انقطاع مصدر الدخل هذا**" وصرح ايضاً للصحيفة ذاتها " **ان المملكة تؤمن ان الوحدة الوطنية في لبنان هي الركيزة الاساسية لأمنه واستقراره وسيادته وان الحوار المسؤول والهادف بين الاطراف اللبنانية هو الأسلوب الوحيد والذي يستطيع لبنان من خلاله تجاوز المأساة والاحداث الدامية**" (جاسم ٢٠٢٥، ٣١١-٣١٢).

هـ- مرتكزات الثقافة السياسية وثقافة التسويات والمواثيق في لبنان.

ارتكزت الثقافة السياسية في لبنان على الأسس العائلية و الطائفية وعلى مواثيق تنتج عنها انتكاسة أمنية سياسية. فقد مرت لبنان بعدد كبير من التسويات والمواثيق الغير ثابتة والتي كانت تتغير حسب الظروف والتي بدورها غيرت التركيبة السياسية في البلد، و كان آخرها اتفاق الدوحة. وقد جاء على لسان أحد المحللين السياسيين أن الوحدة في لبنان من بين كل تشكلات المجتمع البشري المعاصرة تفترض هذا التلازم المجتمعي عند كل استحقاق، لا بد من تسوية ، ولعبت المواثيق في معظم مراحل حياة لبنان السياسية دوراً محورياً في رسم سلوك طوائفه وسياسة دولته المشكلة منها، وفقد نتجت عن تسويات تضمنت العديد من المواضيع الأساسية في الهيكلية السياسية مثل الهوية والثوابت والصداقات والعداوات، وتركز

المواقف السياسية على اعتبار هذه النصوص ظرفية مؤقتة عابرة ولا يخرج اتفاق الطائف عن هذا التصنيف.، وقد كانت الوحدة الوطنية في المجتمع اللبناني من ابرز القضايا الأساسية في قيام الدولة، ويعود ذلك إلى اعتبارات داخلية وخارجية يتمحور حولها الكيان اللبناني كبلد ذات مجتمع تعددي تحكمه ولاءات خارجية تتحكم بطريقة أو بأخرى بسياساته الداخلية، لذلك اعتبرت التوافقية اهم ركيزة أساسية من ركائز الوحدة الداخلية، و انتهجت لبنان سياسة التسويات والمواثيق. دولة العيش المشترك تحتاج الى نهجاً يتبع في كل المجالات منها الثقافية والتربوية والاقتصادية والإنمائية والدفاعية والخارجية، تصب جميعاً في خانة التضامن الوطني لتحقيق الأمن والازدهار في الوطن أجمع (المر ٢٠١٥، ٨٣-٨٤)، حاول اللبنانيون الارتقاء بالدولة ونجحوا فيما بعد بجزء كبير لكن الواقع اللبناني لايزال الى اليوم حذر من الممكن أن تؤثر فيه العواصف الخارجية، على العكس من العديد من التجارب العربية الاخرى على الرغم من الفارق الاقتصادي، أذ تعمد اعلب الدول الى استغلال مقوماتها في خدمة البلد، فقد استخدمت دولة الكويت مواردها النفطية الضخمة استخدام ايجابي لخدمة العلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، عبر سعيها لعقد العديد من الاتفاقات مع الجمهورية العربية السورية والسودان والبحرين في والعديد من الدول العربية والافريقية والاجنبية بطريقة تعزز من استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي (كاظم ٢٠٢٥، ٣١٢-٣١٤) .لكن الحالة اللبنانية تختلف جذرياً عن سابقاتها كون صناع القرار لم يتعاملوا بالطرق الرشيدة في الحكم وهذا عاد على الدولة بحالة من الضعف في الاقتصاد والاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: اليمن والحكم الرشيد.

بعد أن تناولنا في المطلب الاول التجربة اللبنانية ومدى أدراك القادة اللبنانيون للحكم الرشيد والتنمية نعرج الان الى تجربة اخرى في سياق الموضوع نفسه ألا وهي التجربة اليمنية، أذ عانت اليمن من ضعف الرشادة في الحكم في بلادها طيلة العقود الماضية ، ولم تستطيع ان توجد نموذج ايجابي في الحكم الرشيد عبر انعدام أي وجه لسيادة القانون وانتشار الفساد والفقر والجهل وعدم الشفافية ، انعكست كل هذه الظواهر على طبيعة نظام الحكم ومدى تعاطيه مع الحكم الرشيد، ففي دولة اليمن يكتسب هذا الموضوع اولوية واهتمام كبير لما له من دور مؤثر في الواقع اليمني، فاذا ما طبقت هذه المبادئ بشكلها الصحيح فقد يسهم في انتاج نموذج ناجع يرتقي الى الحكم الرشيد، ينتج عنه تحقيق الامن والاستقرار تنتج لنا حالة من الايجابية التي تخلق بيئة تنموية شاملة يتبعها حالة من السلم الاجتماعي تساعد في استقرار ركائز ودعائم الدولة، منتجة لنا بيئة خصبة للتنمية والاستثمار في هذا البلد الذي يعاني من تردي الخدمات في جميع المستويات. وسوف نتطرق الى بعض النقاط المهمة التي تعاني منها دولة اليمن وهي كما يلي:-

١- الواقع الاجتماعي في اليمن.

ساهمت عوامل عديدة في اليمن الى افراز وايجاد بيئة فقيرة ومتخلفة لا تفقه في حقوقها ولا تطمح للعيش بشكل يضمن لها العيش بكرامة كباقي البشر ، وابرز تلك العوامل هي الطبيعية البشرية المتخلفة مضاف الى ذلك العوامل الداخلية في الدولة والإقليمية والدولية التي جعلت من ارض اليمن مرتع وممر للمشاريع العابرة للحدود، وأرض للصراعات والحروب التي لا تنتج لدولة اليمن ومجتمعها سوى الموت والدمار، اجتمعت تلك الظروف وولدت بيئة مساعدة على الفقر والتخلف والانهيار الاجتماعي على الرغم من كون اليمن اصل العرب ومصدر ثقافات وعادات العرب وقد شهدت اليمن زيادة كبيرة في نسب الفقر بشكل واضح خلال العقدين الماضيين، وسوف نعرج الى ابرز مظاهر الفقر والتخلف فيها.

٢- مستويات الفقر.

تعد اليمن من اشد الشعوب فقراً وتخلفاً، أذ انعكس هذا الواقع على طبيعة الحياة واسلوب المعيشة في الدولة، ووفقا للمصادر الدولية التي شخصت حالة الفقر في اليمن تبين ان اغلب السكان يعيشون تحت خط الفقر، بلغ معدل الدخل اليومي للفرد اقل من(١,٢٥ دولار) لأكثر من (١٣%) من السكان في عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت هذه النسب إلى(١٨%) عام ٢٠٠٥، وهي معدلات منخفضة جدا قياسا بالمعايير الدولية أذ يصل متوسط معدل الدخل السنوي لبعض الافراد اكثر من(١٠,٠٠٠ دولار) . و أن مقياس تحديد خط الفقر عالمياً هو (٢ دولار) في اليوم للفرد الواحد، وتبع ذلك ازدياد نسب الفقر الى(٤٧ %) عام ١٩٩٨، و(٤٦%) عام ٢٠٠٥، و(٤٦%)عام ٢٠٠٩ (التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية ٢٠١٠، بلا).

٣- الموقع الجيو سياسي لليمن.

تمتلك اليمن موقعاً جيوسياسياً مهماً من الممكن أن يساهم بشكل كبير في تطور الدولة أذا ما وجدت طبقة سياسية لديها الحكمة والرشادة في الحكم، تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية ، تحدها من الجانب الشمالي المملكة العربية السعودية، ومن الجهة الشرقية سلطة عمان، ومن الغرب مضيق باب المندب والبحر الاحمر، ومن الجنوب بحر العرب وخليج عدن. نلاحظ أن اليمن تقع في مجموعة من الممرات المائية المهمة جداً بالمنطقة والذي يكسبها أهمية جيوسياسية وأهمية جيوستراتيجية، حيث تتحكم اليمن في مدخل البحر الاحمر ومضيق باب المندب الذي يمر من خلاله ٧٥ من السفن والبوارج البحرية وناقلات النفط، أذ يمر من خلال هذا المضيق ما لا يقل عن (٣,٨ مليون) برميل نفطي يومياً (ع. عبدالله ٢٠٢٠، ٢٤٦-٢٤٨)، ورغم ذلك لم يستغل الزعماء السياسيون هذه الميزات الطبيعية التي من شئنها الارتقاء بالواقع اليمني أذا ما استغلت بطريقة ايجابية وفق منظار الحكم الرشيد، بل على العكس ضعف

الحكم الرشيد في هذه الدولة حفز الاطماع الجيوستراتيجية للدول التوسعية الاقليمية والدولية منها، وجعل من اليمن ممر للمشاريع الاقليمية والدولية.

٤- الصراع الجيوستراتيجي على اليمن.

ساعد ضعف الحكم الرشيد المتمثل في ضعف السلطة باليمن على التدخلات الخارجية، مما جعل من اليمن حلبة صراع بين ابرز اطرافه المتمثلة في الجانبين الايراني والسعودي، أذ بدأ الصراع السياسي بعد المطالبة بأسقاط النظام عام(٢٠١١) فيما يعرف بثورة الشباب السلمية على غرار موجات التغيير في العالم العربي، رسمت هذه الاحداث السياق العام للصراع في ذروته عام(٢٠١٥) الذي انهك دولة اليمن، دعم الجانب السعودي الحكومة الرسمية والشرعية المتمثلة بالحكومة المؤقتة برئاسة الدولة ورئاسة الوزراء في العاصمة عدن، أما الجانب الايراني فقد دعم الحوثيين أذ بدأت جمرة الصراع بعد ان شن التحالف العربي الذي تقوده السعودية هجماته على الحوثيين في العاصمة صنعاء. اشتد الصراع بين أبناء الدولة الواحدة، بغية تحقيق اهداف ومصالح اقليمية لا تبت لأبناء الدولة بأي مصلحة ، ولم تهدئ موجة الصراع الابعد الاتفاق الايراني السعودي برعاية دولة الصين (وجيه ٢٠٢٤، ٤٢٧-٤٣٠)، أذاً اصبح الوضع الخارجي متحكماً بالكامل في استقرار الدولة المعدوم اصلاً، وحتى لو كتب لليمن الاستقرار فسيكون استقرار قلق كونه مرتبط بأوضاع صراعات خارجية، والسبب في ذلك هو ضعف الحكم الرشيد لدى صانعي القرار في اليمن.

المطلب الثالث : الحوكمة والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

بعد اعتماد الباحث لتجربتين غير موفقتين في الحكم الرشيد والادارة السليمة للتنمية، نأخذ الان تجربة من نوع اخر مختلف، قد تكون اكثر توفيقاً من سابقتيها وهي تجربة الحكم الرشيد في المملكة العربية السعودية، كونها تجربة ناجعة أفضت عن نتائج ايجابية بقدر مقبول في الحكم الشيد وادارة الدولة، وسوف نوضح الطبيعة الدستورية وطبيعة الحكم في هذه الدولة.

١- الطبيعة الدستورية للمملكة العربية السعودية.

تتميز المملكة العربية السعودية بدستورها عن باقي الدول في العالم، أذ تعتمد المملكة (القرآن الكريم) والسنة النبوية كدستور للدولة، وهذا ما نصت عليه المادة الاولى من النظام الاساسي للحكم، وللتعرف على طبيعة نظام الحكم والية تسليم السلطة فيها، لابد من توضيح النصوص التي جاءت بها المادة الخامسة من الباب الثاني من النظام الاساسي أذ **نصت المادة الخامسة من الباب الثاني لنظام الحكم على ما يلي** (الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٠٨، ١١).:-

أ . نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي.

ب. يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء .. ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ج. يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي.

د. يكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد وما يكلفه الملك من أعمال.

هـ . يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

١-الحكم الرشيد واثره في التنمية في المملكة العربية السعودية.

حظيت التنمية المستدامة باهتمام كبير في المملكة العربية السعودية، اذ عمل زعماء المملكة وقاتها على الارتقاء بموضوع التنمية للوصول الى حالة من الارتقاء بالمملكة، كان الواعز الاهم لدى المملكة هو الاقتصاد والتنمية، مع بدايات تأسيس المملكة ابان حكم الملك عبد العزيز عام ١٩٣٢، قبل اكتشاف النفط، أذ كان المصدر الاساسي لاقتصاد الدولة هو الحجيج، والذين كان عددهم لايتجاوز الاربعين الف، عمل الملك عبد العزيز على تطوير الاقتصاد ساعده في ذلك اكتشاف النفط، تم انشاء العديد من المشاريع لسد حاجة المملكة، وقد نجح في ذلك بشكل يسير، تبع ذلك العديد من المحاولات من قبل الملوك الذين لحقوا به، وتم اعداد خطط عديدة تم تضمينها في خطط التنمية الخمسية المتتالية التي بدأت منذ عام ١٩٧٠م، التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠م منذ بداية مسيرة المملكة العربية السعودية التنموية، اعطت المملكة العربية السعودية تطورت المملكة هذه الخطط، حيث سعت تلك الخطط لتنمية قدرات المواطن وتحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته وتحسين مستوى معيشته، وقد هدفت التنمية المستدامة بالمملكة على توسيع نطاق التنمية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في كافة المناطق، وقد اعتمدت المملكة في تنفيذ استراتيجيتها التنموية إلى المبادئ والقيم الإسلامية والحرية الاقتصادية، وذلك بما يحقق جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أسهمت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة في تحقيق منجزات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث اتسمت تلك المنجزات بالاستدامة والتوازن، وقد أدى ذلك إلى نمو مستمر الاقتصاد المملكة وبمعدلات مرتفعة، بالإضافة لتوفر المناخ المناسب لتنامي دور القطاع الخاص، وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، وكذلك توفر البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة، والتحسن المتواصل في مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية والبيئية العامة للمواطنين. وفي عام ٢٠١٦م، تم إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وهي خطة طموحة للتنمية، حيث أن هدفها العام هو تحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي إلى اقتصاد يتنوع فيه الدخل (عزيز ٢٠٢٢، ٤١٥).

١- اهتمام المملكة بالتعليم العالي.

المقصود بالتعليم العالي كل تعليم يمنح درجة علمية بعد الثانوية سواء كانت شهادة دبلوم أو بكالوريوس، ويدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات والمعاهد العليا والكليات المتوسطة وغيرها من المؤسسات التي تمنح درجة علمية بعد التعليم الثانوي، اذ حرصت الحكومة في المملكة على مواصلة التعليم العالي ومنح الشهادات العليا للمتخرجين من المدارس في المملكة، إذ شهدت تلك المؤسسات إقبالاً مكثفاً من قبل الطلبة مما وجب على الحكومة توسيع مؤسساتها الاكاديمية وإنشاء العديد من الجامعات والكليات، رغم أن عهد الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) شهد إقامة جامعة جديدة (جامعة أم القرى) عام١٩٨١م، وفي الوقت ذاته عمل على تطوير الجامعات الموجودة في المملكة عبر قيامه بإدخال العديد من التخصصات الجديدة إلى كل من جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، و خصص لهذه الجامعات مساحات من الأراضي وعدد من الأبنية لتكون قادرة على استيعاب اعدادها المتزايدة من الطلبة، أما في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٨٢-٢٠٠٥م) شهد التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بشكل خاص حالة من التطور الكبير والملحوظ الذي تمثل في العديد من الإنجازات والمشروعات العملاقة والتخطيط الواعي والناجع بدءً من أيام توليه الوزارة (وزارة المعارف عام ١٩٥٣م) وشهد عهده زيادة في التوسع في الجامعات عبر فتحه للعديد من الفروع لها في مناطق أخرى، وقد عرفت المملكة للمره الاولى نظام المدن الجامعية الذي كان مصدر جذب للطلبة المغتربين ويسر الكثير من امورهم ممن يدرسون في مدن بعيدة عن محل إقامتهم الأصلية، ومن ابرز تلك المدن الجامعية التي أقيمت في ذلك الوقت المدينة الجامعية الملحقة بجامعة الملك سعود بمدينة الرياض عام ١٩٨٤ ثم تلتها المدينة الجامعية الخاصة بجامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٩٩٠ تبع ذلك مرحلة ثالثة في مدينة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد نصت المادتان التاسعة والعشرون والثلاثون من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي في ١/٩ في ١٩٩٢م على أن الدولة ترعى الآداب والعلوم والثقافة وتعنى بتشجيع البحث العلمي (متولي ٢٠٢١، ١٣٠).

٣ – ابرز الاصلاحات الأساسية لهيئة السوق المالية السعودية.

عملت السعودية على اجراء مجموعة من الاصلاحات وهي (الرحمن ٢٠٢٠):-

أ- اصلاحات تفضي الى تنظيم السوق المالية السعودية وتنميتها وتطوير أساليب أدائها، وأداء الجهات العاملة في هذا المجال.

أ- القيام باتخاذ الإجراءات الازمة لحماية المستثمرين في السوق المالية من التعاملات غير السليمة وغير العائلة التي تتم من بعض المتعاملين في هذه السوق كالغش أو التدليس أو الاحتيال وغيرها من التعاملات.

ب- استخدام الوسائل والتدابير التي تعمل على تحقيق العدالة والشفافية والمصداقية في كل المعاملات المالية التي تتم داخل السوق المالية السعودية. العمل على الحد من المخاطر المتعلقة بتداول الأوراق المالية في السوق المالية من خلال تطوير الضوابط والإجراءات التي تحد من تلك المخاطر.

ت- مراقبة إصدار الأوراق المالية في السوق المالية والتعامل بها، وكذلك تنظيم تداولها.

ث- القيام بمتابعة ومراقبة جميع الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الجهات التي تشرف عليها هيئة السوق المالي .

ج- القيام بتنظيم ومتابعة عملية الإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، ويتم ذلك من خلال قيام المشاركين في السوق بتوفير المعلومات لجميع المتعاملين في هذه السوق.

٤- الابتكار في المملكة العربية السعودية.

عملت المملكة جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة في ضل بيئة الأعمال وفقاً لاعتماد مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٢٠ ، اذ اعتمدت المملكة على استراتيجيات تنموية وصناعية فاعلة، وهذا ما مكنها من تحقيق تقدماً ملحوظاً في مجالات حيوية عدة ، حصلت المملكة على المرتبة الثانية في الاستراتيجية الحكومية، وشهدت تقدما واضحاً وملحوظا في مؤشر ممارسة الأعمال، حيث حققت نقلة مميزة في هذا المجال، أذ انتقلت من المركز ٩٢ إلى المركز ١٣، و شهدت بيئة النقل الجوي والاستثمار والابتكار منحنا كبيرا في دائرة اعمالها، ما يعكس التزام المملكة بتطوير بنيتها التحتية وتعزيز مناخ الأعمال، تشير هذه الإنجازات المذكورة سلفاً إلى أن المملكة تسير بخطى ثابتة ودقيقة نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، فهي مرشحة للوصول إلى مصاف أفضل ١٥ دولة عالميا، هذا الانجاز والتقدم الذي طرأ على المملكة يعكس إصرار المملكة في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، وقد عزز مكانتها في الساحة الدولية عبر دعم رؤيتها الطموحة لمستقبل مشرق سعياً من المملكة في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ من خلال اعتماد وتبني مجموعة واسعة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، أذ يهدف هذا التبني إلى تعزيز الاقتصاد القائم على العلم والمعرفة والابتكار، ويتم استثمار الموارد بشكل كبير في تطوير بنية المملكة التحتية والتكنولوجيا المتقدمة، وتسهم هذه الجهود في تحسين الكفاءة والإنتاجية بشكل يدفع بالمملكة نحو مستقبل أكثر تطورا واستدامة (متولي ٢٠١٩، ٣٧٩) .

المطلب الرابع : الحوكمة والتنمية المستدامة في دولة قطر.

عمد الباحث الى اختيار تجربة اخرى رائدة مميزة في رشادة الحكم على غرار التجربة السابقة في المملكة العربية السعودية، وسبب الاختيار هو القفزة النوعية في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققتها هذه الدولة على الرغم من صغر مساحتها، لكن لها مساحة سياسية مميزة في العالم أضافة الى رهانها الابرز وهو الجانب الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سوف نعرج على طبيعة الحكم في الدولة ومدى رشادة وحوكمة نظامها السياسي، أذ تعد دولة قطر من الدول الرائدة في مجالات التنمية سعياً منها للوصل الى حالة من الحكم الرشيد، ساعدها ذلك في تطور وارتقاء الدولة في مجالات عدة، لذلك سوف نتعرف على طبيعة نظام الحكم فيها، وابرز رؤاها التطورية، وابرز مقوماتها الاجتماعية ومقومات مكافحة الفساد.

أ- طبيعة نظام الحكم.

نظام الحكم في قطر أميري والأمير فيها هو رئس الهرم السياسي ورئيس الدولة، تحكم قطر أسرة آل ثاني، ومن الجدير بالذكر أن النظام الأميري بات من اقل أنظمة الحكم في العالم فلم يعد في العالم، لم يعد هنالك نظم اميرية سوى ستة دول التي اخذت بهذا النظام هي: قطر الكويت الإمارات العربية المتحدة موناكو اندورا، ليختنشتاين (الرحمن ٢٠٢٠، ٢٧٥).

اكتسبت العائلة الحاكمة اسمها (آل ثاني) نسبة إلى الشيخ ثاني بن محمد التميمي وهو والد الشيخ محمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية في منتصف القرن التاسع عشر، وصلت هذه الأسرة (آل ثاني) الى الدوحة عام ١٨٤٨ بزعامة محمد آل ثاني نازحة من واحة "بيرين" الواقعة حاليا في المملكة العربية السعودية على بعد (٢٠٠) كم جنوبي غرب قطر، وقد وقعت الإمارة مع البواكير الأولى لتأسيسها بين سيطرة الدولة العثمانية ونفوذ البريطانيين القوة المسيطرة انذاك على الخليج العربي في تلك المدة، تلخص موقف قطر في تلك الحقبة بمرحلتين، الأولى نسميها بفترة التردد السياسي لشيوخ قطر والتي قد انحصرت ما بين سنتي (١٨٧١-١٨٩٣) أذ كانت سيطرة الدولة العثمانية اسمية على قطر، أما المرحلة الثانية مرحلة تحول الولاء من الدولة العثمانية الى بريطانيا والتي تقع ما بين سنتي (١٨٩٣-١٩١٣) (الرحمن ٢٠٢٠) .

في السنوات القليلة الماضية مرت قطر في مفترق طرق مع بيئتها الخليجية وضعت قطر على المحك ابان الازمة الخليجية التي حدثت في يونيو٢٠١٧ عندما اعلنت مجموعة من الدولة (المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، والبحرين ، ومصر) عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر،

ليس هذا فحسب بل اخذت العديد من الدول الاخرى مواقف مشابه لكن اقل وطئة من سابقتها امثال الاردن وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا والعديد من الدول الاخرى التي تفاوتت في المواقف اتجاه قطر، والدوافع وراء هذه المقاطعة هو اتهام قطر بدعم الحركات الارهابية في بعض الدول بدعم تركي أمريكي في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما، وهذا ما اثار حفيظة تلك الدول (عليوي ٢٠٢٥، ٤٦٥-٤٦٦) .

ب- رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

تضمن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي أطلقت عام ٢٠٠٨ في تثبيت أسس ودعائم ومبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، هدفت هذه الرؤيا إلى تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠ في مصاف الدولة متقدمة، ولها القدرة على تحقيق التنمية المستدامة و تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيل بعد جيل ركزت هذه الرؤية على أربع ركائزهي (الجحيلي ٢٠٢٤، ٣٠١-٣٠٢) :-

١. التنمية البشرية وتعمل على تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.
٢. التنمية الاجتماعية تطوير عادل وأمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية. التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات موطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.
٣. التنمية البيئية وهي إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ح- مقومات مكافحة الفساد في دولة قطر.

تتمتع دولة قطر بجملة من المقومات والعوامل التي تساهم في مكافحة الفساد والحد من انتشاره حيث تتكامل هذه المقومات مع بعضها البعض لتنشئ بيئة مضادة للفساد ومن هذه المقومات هي:-

١. المقومات الاجتماعية:-

يعد ضعف التنشئة الاجتماعية والوازع الديني بالإضافة إلى تدني مستوى الرواتب والأجور سبباً رئيسياً لقيام الأفراد بالسلوكيات الفاسدة للحصول على الكسب المادي بالنظر إلى حالة دولة قطر فتجد بأن دولة قطر تصنف من ضمن الدول ذات الدخل العالي، إذ يقدر نصيب الفرد من الدخل القومي ما يقارب ١٢٨,٠٨ألف دولار بما يعادل ٤٦٦ ألف ريال قطري الشرق (٢٠١٨)، الأمرالذي يحد الموظف العام من قبول الرشاوى والاختلاس بشكل عام، ولكل قاعدة استثناء كما يعد المجتمع القطري من لمجتمعات

المحافظة المتمسكة بتعاليم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد التي تنبذ السرقة والتصرف بالمال بغير وجه حق (جلود ٢٠١١، ٢-٣).

٢. **المقومات الإدارية والمؤسسية:-**

تم إصدار قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦، نص على تعيين الموظفين على أساس الجدارة، و تضمن القانون منح الحوافز للموظفين المتميزين مثل الترقيات الاستثنائية، والحوافز التشجيعية لإنجازاتهم ولتنمية وتطوير الموظفين، فقد تم تصنيف الوظائف العامة وربط المسارات التدريبية وفقاً لتصنيف الوظيفة، كما توجد إدارة معنية بالتدقيق الداخلي في كل جهة حكومية تشرف على المصروفات والإيرادات بالتعاون مع الجهات الرقابية في الدولة. المقومات السياسية لدى القيادة السياسية القطرية توجه ورؤية واضحة نحو مكافحة الفساد، إذ وضعت قضية مكافحة الفساد من ضمن الأولويات لدى الحكومة (جلود ٢٠١١، ٢-٣).

الخاتمة

تواجه الدول العربية تحديات كثيرة وكبيرة في الواقع السياسي العربي والتي تحول دون تنفيذ الحكم الرشيد في البلدان العربية بصورة مثالية، وان ابرز تلك العقبات هو ضعف وتلكؤ المؤسسات الرسمية وشبة الرسمية في عملها، وكذلك تعاني تلك النظم السياسية من انتشار الفساد وضعف المشاركة السياسة وكذلك الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان ، وعدم وجود مساحة كافية للحريات والذي يمنع مشاركة المواطن في عملية صنعة السياسة العامة او صنع القرار السياسي بنسب متفاوتة، وتسعى بعض الدول العربية الى تحقيق مبادئ الحكم الرشيد في بلدانها لغرض الحصول على المشروعية برغم من انها دول غير ديمقراطية عبر تحقيق تلك المبادئ والتي تنعكس بصورة ايجابية في تحقيق التنمية الشاملة ، وتتجلى تلك التجارب الناجحة بنسب متفاوتة والتي عملت على الاصلاح الاقتصادي عبر تفعيل دور مؤسسات الدولة الرقابية لمكافحة الفساد في جميع القطاعات والمستويات وهذا ما نراه في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وكذلك الجمهورية العربية السعودية.

ومن ما ورد اعلاه توصلنا الى الاستنتاجات التالية:-

١- تعاني الدول العربية من عدم التطبيق الفعلي لمبادئ الحكم الرشيد والسبب في ذلك هو طبيعة الحكام العرب المتسمة بتفضيل استمرار حكمهم على حساب الدولة بناء، لذلك تصبح الدولة مرتع للتدخلات الخارجية لضمان ديمومة هذا الحكم.

٢- عدم وجود الارادة السياسية الحقيقية لتلك النظم السياسية في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والسبب في ذلك انعدام الرقابة والمحاسبة الشعبية لهم.

٣- الاغتراب السياسي المواطن العربي اثر بشكل مباشر على ابتعاده عن المشاركة الفاعلة الحقيقية في العملية السياسية ومساهمته في ترشيد النظام الحاكم.

٤- وجود اصلاح في بعض الدول لا يرتقي الى المستوى المطلوب.

٥- وجود فجوة كبيرة بين المواطنين وصناع القرار السياسي في تلك البلدان.

٦- اعطاء المساحة الواسعة للتدخلات الخارجية وجعل الدولة بيئة خصبة لتصفية الحسابات الخارجية في اقليمها.

المصادر باللغة العربية :

١- اسامة بن عبد الجحيلي. "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الابتكار في المملكة العربية السعودية : الفرص والتحديات." مجلة الجامعة العراقية، ٢٠٢٤: ٣٠١-٣٠٢.
٢- "التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية." وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٠. بلا.
٣- الجمعية الوطنية لحقوق الانسان. النظام الاساس للحكم في المملكة العربية السعودية. السعودية: الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، ٢٠٠٨، ١١.
٤- بلخير سليمة. اشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية دراسة حالة للبنان. كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.
٥- حنان محمد القيسي. "خطاب الكراهية في ميزان حرية التعبير عن الرأي." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤: ١٨.
٦- خولة موسى عبدالله. التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الاداري والمالي بدولة الامارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، ٢٠١٨.
٧- ذكرى عبد الدين عزيز. "الاقتصاد السعودي في عهد الملك عبد العزيز آل سعود قبيل اكتشاف النفط وأثر اكتشاف النفط في النهضة الاقتصادية١٩٣٢_." مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢: ٤١٥.
٨- رفعت فتحي متولي. سوق الاوراق المالية واثره في التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية. بغداد: جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٩.
٩- رفعت فتحي متولي، "الدور الاقتصادي للوقف وامكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤيى ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية." مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١: ١٣٠.
١٠- رواء عبد الكريم محمد وسعد نصيف جاسم. "الحرب الاهلية اللبنانية عام١٩٧٥ على ضوء تصورات الصحافة الفرنسية(صحيفة اللوموند انموذجا)." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مارس، ٢٠٢٥: ٣١١-٣١٢.
١١- سوسن جبار عبد الرحمن. تطور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية(١٩٧٦-٢٠٠٥). كركوك: جامعة كركوك، كلية الاداب، ٢٠٢٠.
١٢- عبد الحمزة حميد كاظم. "الاتفاقيات الكويتية الاقتصادية الخارجية في مناقشات مجلس الامة الكويتي١٩٧١-١٩٧٤." مجلة كلية التربية الاساسية،الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٥: ٣١٢-٣١٤.
١٣- عبد العظيم جبر حافظ. النظام السياسي الفدرالي في دولة الامارات العربية المتحدة دراسة مقارنة. بغداد: مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، ٢٠٢٢.
١٤- . النظام السياسي الفدرالي في دولة الامارات العربية المتحدة دراسة مقارنة. بغداد: مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، ٢٠٢٢.
١٥- عبير محمد وجيه. "تأثير الاتفاق السعودي الايراني على الصراع في اليمن." قضايا سياسية، ٩ يوليو، ٢٠٢٤: ٤٢٧-٤٣٠.
١٦- علي ياسين عبدالله. "الأهمية الجيوبولنيكية لليمن في الاستراتيجية السعودية." مجلة جامعة نكريت للعلوم الانسانية، ٢٩ نوفمبر، ٢٠٢٠: ٢٤٦-٢٤٨.

١٧- عمار محسن علوان. "اختصاصات رئيس الدولة في النظام البرلماني العراقي واللبناني- دراسة مقارنة." مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ٢٠٢١: ١٧٠.
١٨- ماشلين المر. خصوصية الديمقراطية اللبنانية بين التوافقية والميثاقية، لبنان. الجامعة اللبنانية، ٢٠١٥.
١٩- مبروك ساحلي. "الديمقراطية التوافقية كألية لحل الصراعات الداخلية لبنان انموذجا، الجزائر." مجلة البحوث والدراسات، ٢٠١٩: ٢١٣.
٢٠- محمد كريم عليوي. "سوق الاوراق المالية واثره في التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية." المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية، ١ يونيو، ٢٠٢٥: ٤٦٥-٤٦٦.
٢١- منتصر علوان ناجي. "مشكلة بناء الدولة في لبنان." مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، ٢٠٢٢: ٢٦٤.
٢٢- مها علاء محسن. "قراءة في اثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في لبنان١٩٧٠-١٩٧٥." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ديسمبر، ٢٠٢٤: ٢٤٨.
٢٣- ميثاق خير الله جلود. "صناعة القرار السياسي في دولة قطر، مركز الدراسات الاقليمية." مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠١١: ٢-٣.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Bin Abdul-Juhaili, Osama. 2024. "The Role of Artificial Intelligence in Promoting Innovation in the Kingdom of Saudi Arabia: Opportunities and Challenges." Iraqi University Journal.
2- "Yemen's Second National Report on Progress Towards the Millennium Development Goals." 2010. Ministry of Planning and International Cooperation.
3- National Society for Human Rights. 2008. The Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Arabia: National Society for Human Rights.
4- Salma, Balkhair. 2015. The Problem of Consensual Democracy in Sectarian Societies: A Case Study of Lebanon. College of Political Science.
5- Al-Qaisi, Hanan Muhammad. 2024. "Hate Speech in the Balance of Freedom of Expression." Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies.
6- Abdullah, Khawla Musa. 2018. "Preventive Measures to Combat Administrative and Financial Corruption in the United Arab Emirates." Journal of Economic and Administrative Sciences.
7- Aziz, Dhikra Abdul-Din. 2022. "The Saudi Economy during the Reign of King Abdulaziz Al Saud Prior to the Discovery of Oil and the Impact of the Discovery on the Economic Renaissance (1932-)." Journal of the College of Basic Education.
8- Metwally, Rafat Fathi. 2019. The Stock Market and Its Impact on Economic Development in the Kingdom of Saudi Arabia. Baghdad: University of Baghdad, College of Administration and Economics.
9- The Stock Market and Its Impact on Economic Development in the Kingdom of Saudi Arabia. 2019. Baghdad: University of Baghdad, College of Administration and Economics.
10- "The Economic Role of Waqf and the Possibility of Achieving Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia According to Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia." 2021. Journal of Administration and Economics.
11- Muhammad, Rawaa Abdul-Karim, and Saad Naseef Jassim. 2025. "The Lebanese Civil War of 1975 in Light of French Press Perceptions (Le Monde as a Model)." Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies.

12- Abdul Rahman, Sawsan Jabbar. 2020. The Development of Higher Education Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia (1976-2005). Kirkuk: University of Kirkuk, College of Arts.
13- Hafez, Abdul Azim Jabbar. 2022. The Federal Political System in the United Arab Emirates: A Comparative Study. Baghdad: Journal of the Islamic University College.
14- The Federal Political System in the United Arab Emirates: A Comparative Study. 2022. Baghdad: Journal of the Islamic University College.
15- Alwan, Ammar Mohsen. "The Powers of the Head of State in the Iraqi and Lebanese Parliamentary Systems - A Comparative Study." Journal of Al-Isra University College for Social and Human Sciences.
16- Al-Murr, Micheline. 2015. The Specificity of Lebanese Democracy between Consensus and Pact-Making, Lebanon. Lebanese University.
17- Sahli, Mabrouk. 2019. "Consensus Democracy as a Mechanism for Resolving Internal Conflicts: Lebanon as a Model, Algeria." Journal of Research and Studies.
18- Naji, Montaser Alwan. 2022. "The Problem of State-Building in Lebanon." Journal of the Islamic University College.
19- Mohsen, Maha Alaa. 2024. "A Reading of the Impact of the Military Institution on Political Developments in Lebanon 1970-1975." Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies.
20- Jaloud, Mithaq Khairallah. 2011. "Political Decision-Making in the State of Qatar," Center for Regional Studies. Center for Regional Studies.